ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.1].

محطات في تاريخ منطقة سوق أهراس من العصر القديم إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية ١٩٥٤

دراسة مونوغرافية

أ.د. الطاهر جبلي

أستاذ التاريخ المعاصر

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

جامعة تلمسان – الجمهورية الجزائرية

مُلَخّص

للدراسات التاريخية المحلية الدقيقة (Micro Histoire) دور كبير في بعث الذاكرة وبناء التاريخ الوطني بشكل عام؛ وكما هو معروف إلى غاية فترة قريبة جدًا كانت المواضيع الصغيرة العينيّة لا تستقطب الباحثين والأكاديميين لاعتبارات عدة، لعل أبرزها هو تركيز الغالبية على كتابة التاريخ الكلي أو الشامل من أجل استكمال بناء المدرسة التاريخية الجزائرية، بالإضافة إلى نقص المادة الخبرية المتعلقة بالدراسات الجزئية التي تشكل هاجسًا كبيرًا بالنسبة لأي باحث في هذا المجال، غير أنه مع مرور الوقت وتطور الدراسات الأكاديمية وتحسن ظروف البحث مقارنة بالماضي، كان لزامًا على الباحث خوض هذا الغمار لملأ الفجوات والمساحات البيضاء في عملية بناء الواقعة التاريخية المرتبطة بكتابة تاريخ الجزائر، والتي من شأنها إكمال الحلقات الضائعة، من أجل إعادة صياغة مقاربات تاريخية جديدة تعتمد المصداقية العلمية بشكل أفضل وأوثق. ومن هنا تولدت لدينا الرغبة الملحة لخوض غمار البحث في منطقة من مناطق الجزائر تسمى "سوق أهراس".

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ١٤ نوفمبر ٢٠١٨

تاريخ قبول النشر: ٢٢ فبراير ٢٠١٩

كلمات مفتاحية:

سوق أهراس، الثورة التحريرية، الاستعمار الفرنسي، الحرب العالمية الأولى

معرِّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/0054910

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

الطاهر جبلي. "محطات في تاريخ منطقة سوق أهراس من العصر القديم إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية ١٩٥٤: دراسة مونوغرافية". – دورية كان التاريخية. – السنة الثانية عشرة– العدد الثالث والأربعون؛ مارس ٢٠١٩. ص ٧١ – ٨٣.

مُقَدِّمَةُ

انطلاقاً من الأهمية القصوى التي يمثلها مستوى البحوث التاريخية كدرع قوي في وجه ثقافة النسيان أو مدرسة التعريف والتزييف في آن واحد، فإن الكتابة التاريخية العلمية الممنهجة تمثل في هذا السياق أبرز رافد يمكنه إثراء وإنعاش مستوى المعرفة التاريخية، خاصةً في موضوعات ذات ارتباط وثيق بالتاريخ الوطني، ناهيك إذا كان الأمر يتعلق بفترات مصيرية في تاريخ الجزائر المعاصر. وفي هذا السياق نركز البحث على موضوع ذو طبيعة محلية يخص منطقة من مناطق الجزائر الضاربة بجذورها في أعماق التاريخ ويعود بنا موضوع دراسة منطقة سوق أهراس إلى العهد الروماني، والتي نعتقد أنها لم تحض بأي دراسة في السابق، فأردنا بذلك أن نبين دورها التاريخي وتركيبتها الاجتماعية وأهميتها الاقتصادية ونبرز أهم الأحداث التي مرت بها عبر العصور على شكل دراسة مونوغرافية كرونولوجية ستساهم دون شك في سد الكثير من الثغرات والنقائص في عملية جمع وتوثيق التاريخ الوطني المحلي بشكل خاص وتاريخ الجزائر بشكل عام، فيا ترى ماهي أهم المحطات التي عرفتها منطقة سوق أهراس عبر التاريخ؟ وإلى أي مدى ساهمت في

صناعة الحدث؟ وبناء الشخصية والهوية الوطنية الجزائرية؟

أولاً: الجغرافيا والتاريخ

تقع منطقة سوق أهراس التي سوف يمكن تحديدها خلال الثورة التحريرية بتسمية "القاعدة الشرقية" بالشمال الشرقي للجزائر يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب سدراتة، وتبسة. ومن الشرق الحدود التونسية، ومن الغرب عنابة وقالمة[١]. وحسب المجاهد شويشي العيساني[٢]، فإن حدود المنطقة يمكن تحديدها من باب البحر إلى السكة الحديدية، مرورًا بعنابة، وبوشقوف، والنبايل، وسدراتة، والمرسط إلى جبل بوخضرة والمريج[٣].

وتتميز المنطقة بتضاريس مختلفة، أبرزها الجبال التي يصل ارتفاع البعض منها إلى ١٤٠٠م، وأهمها جبال القالة، وبني صالح، وبوصالح، وأولاد بشيح، وأولاد ضياء، وأولاد مومن، وويلان، والواسطة، وسيدي أحمد، وبوعمود، وبوسسو[٤]، كما تتخللها أحراش، وهضاب، وأودية يصب جميعها في البحر الأبيض المتوسط ويمكن الإشارة إلى وادي مجردة الذي ينبع بالقرب من مدينة سوق أهراس ليتجه شرقًا نحو الأراضي التونسية، إضافة إلى وادي مفرق الذي ينبع من جبل بني صالح، ويمتد جريانه على طول ٢٠كلم شرق قسنطينة ولعل أهم وديان هذه المنطقة، هو وادي سيبوس الذي يخترق هضبة عنابة الشرقية ويجمع عدد من الروافد المشكلة من أودية صغيرة هي: وادي شرف، ووادي بوحمدان، ووادي الزناتي، ويصب في البحر قرب عنابة[٥]، كما تترامى الأحراش، والتلال على ربوعها وبالنظر إلى خريطة استغلال السطح في الجزائر، يمكن ملاحظة أن منطقة سوق أهراس يغلب عليها الطابع الغابي من ساحل الطارف إلى ضواحي سوق أهراس[٦]، كما تتواجد غابات الفلين على مساحة ٧٠ ألف هكتار بمنطقة القالة ويتجلى من خلال تباين التضاريس، أن الطبيعة قد جادت على المنطقة في فترة تاريخية حاسمة تتمثل في سنوات الثورة التحريرية الكبرى بمساحات شكلت هامش حركة ممتاز لعناصر جيش التحرير الوطني من جهة، وشكلت أيضًا عقبة كبيرة بالنسبة للجيش الاستعماري عند محاولته بسط سيطرته على الأرض[٧].

أما بالنسبة للأصول التاريخية للمنطقة فيمكن الوقوف عليها عند التسميات القديمة للمدن، التي انتشرت في مختلف أرجاء المنطقة. فقد كانت سوق أهراس قرية نوميدية، عرفت في العهد الروماني "بتاغيست" (THAGASTE). وهي كلمة مركبة من كلمتين فينيقيتين، تعني "بيت الكنز" وتعود خلفية التسمية إلى كونها أقيمت على أرض خصبة منبسطة، لكنها لم تعرف تسميتها المعاصرة "سوق أهراس" إلا بعد الفتح الإسلامي في القرن السابعة ميلادي. ويبدو جليًا أن الاسم عربي، إلا أن الروايات تختلف حول الخلفية التاريخية، فتذهب إحداها إلى أن السوق الذي وجد بالمدينة كان يسمى (سوق الأسود) لكون تماثيل الأسود، ظلت تزين المدينة ومحلاتها وما تزال ساحة الاستقلال بوسط المدينة على هذا الحال. أما الأسطورة الشعبية فتروي أن المدينة سميت كذلك نسبة إلى أحد الإسكافيين الذين حلوا بالمنطقة، وكان اسمه "أهراس" بينما تذهب روايات أخرى إلى أن الاسم كناية عن السوق الذي يكثر فيه الضجيج حسب ما تعبر عنه العبارة الدارجة "سوق الهراس"[٨].

إن الأهمية التاريخية لسوق أهراس أو بالأحرى "تاغيست" (THAGASTE) الرومانية تتبع من كونها عرفت مسقط رأس أحد أكبر رجال الكنيسة الكاثوليكية الأوائل، القديس أوريليوس أغسطينوس (SAINT AUGUSTIN)[٩] الذي ولد بها في 15 نوفمبر سنة 354م وقد أصبح فيما بعد أسقفا بمدينة "هيبون"[١٠] (عنابة حاليًا)، وحسب الرحالة الألماني "هاينريش فون مالتسان"، فإن "تاغيست"لم تحضى بذكر الجغرافيين القدماء إلا من طرف أنطونين ويشير أيضا إلى أن المسافة بين عنابة وسوق أهراس تزيد قليلا عن 70 كلم[١١].

وإلى جانب سوق أهراس اشتهرت في التاريخ القديم مدنًا أخرى بالمنطقة أهمها "مداوروش" (MADAUROS) التي عرفت بمدارسها الدينية المسيحية الذائعة الصيت في القرن الرابع ميلادي، والتي زاول فيها القديس أغسطينوس تعليمه، وهي المدينة التي ولد فيها الكاتب الروماني الشهير أبوليوس (APULEE)[١٢] ، كما عرفت مدينة القالة في العصور الوسطى بمرسى الخزر والمرجان وتعتبر هذه المدينة الساحلية أقرب المراكز الجزائرية إلى التخوم التونسية[١٣]، إلا أن شهرتها حديثة نسبيًا إذ تعود إلى الفترة المبكرة للعلاقات بين الدولة الجزائرية والمملكة الفرنسية في القرن السادس عشر- الميلادي، أين شكلت القالة مركزًا للشركة المرسيلية التي نالت امتياز صيد المرجان بموجب معاهدات، واتفاقيات اقتصادية.

ثانيًا: التركيبة الاجتماعية والإدارية

إن المتأمل في التركيبة الاجتماعية لمنطقة سوق أهراس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، يلاحظ انتشار مجموعة كبيرة من القبائل بضواحي مدينة سوق أهراس، والتي توزعت على مساحة تقدر بـ 43871 هكتار وأبرز هذه القبائل على الإطلاق الحنانشة وهي قبيلة كبيرة بلغ عدد أفرادها في سنة 1879 حوالي 9203 نسمة، إلا أن ما يجدر الإشارة إليه هو أن الإدارة الفرنسية لم تكن تنظر بعين الرضى إلى هذا التجمع القبلي المتجانس، فعمدت بموجب قرار صدر بتاريخ 25 مارس 1868 إلى تقسيم هذه القبيلة إلى ثلاثة دواوير هي: الحنانشة، وزروريـة، وتيفاش[١٤] وإلى الجنوب من مواطن الحنانشة فقد انتشرت قبائل أولاد خيار وأولاد مومن، وأولاد يحي بن طالب[١٥]، أما إلى الشمال من سوق أهراس باتجاه البحر، فقد انتشرت قبائل أولاد مسعود، وأولاد علي عشيشة، وأولاد ناصر، وشفية، وبني عمار، وأولاد دريس نوالبراهطية بالقرب من القالة[١٦].

وإذا كان التقسيم القبلي لمنطقة سوق أهراس لا يعطي صورة واضحة عن البنية الاجتماعية بصورة دقيقة لأن العديد من هذه القبائل، لم تستوطن المدن الهامة لهذه المنطقة، وحافظت على نمط الحياة الريفية لارتباطها بالأرض والزراعة. من هنا كان استعراض التركيبة السكانية في حواضر المنطقة أمرًا ضروريًا للإلمام بالتركيبة الديموغرافية الفعلية. فمدينة سوق أهراس التي تحولت من قرية فلاحية، وسوق أسبوعية إلى مدينة حديثة بعد أن استقر بها بعض الأفراد من القبائل المحيطة بها، إضافة إلى التجار التونسيين، والمزابيين، وبعض اليهود، انضم إليهم مئات من الكولون في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي[١٧].

وهكذا فإن مدينة سوق أهراس شأنها، شأن مدينة قالمة كانت مدينة متواضعة عبارة عن موقع استيطاني زراعي، وسوق قديم لقبائل الحنانشة في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي[١٨]، عرفت فيما بعد تحولاً كبيرًا، عندما أصبحت منطقة إدارية بلغ عدد سكانها 42 ألف في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي ثم قفز العدد سنة 1928 م إلى حوالي 50 ألف نسمة بعدما اكتسبت وضعًا إداريًا يتمثل في نظام البلديات المختلطة[١٩]. ففي ظل هذا النظام بلغت مساحة سوق أهراس 192745 هكتار، وبلغ عدد السكان الجزائريين 48299 نسمة. أما عدد الأوروبيين فقد ناهز 650 نسمة وقسمت البلدية المختلطة لسوق أهراس إلى 12 دوارًا، يخضع كل دورا لإشراف جماعة محلية وأشرف على إدارة هذه البلدية أربعة مساعدين، ومستشارين فرنسيين[٢٠]. وفيما يتعلق بالاستيطان الأوروبي في منطقة سوق أهراس يذكر أنه تنامى في الثلاثينات من القرن الحالي، إثر ازدهار زراعة الكروم واستغلال المناجم حتى بلغ عدد الأوروبيين حوالي 6092 نسمة. الأمر الذي أدى إلى انتشار البيوت الفرنسية بالمدينة والعديد من المنشآت القاعدية[٢١].

وإلى جانب مدينة سوق أهراس شهدت القالة الساحلية تطورًا بدورها عندما اكتسبت وضع البلدية المختلطة، كجزء من دائرة عنابة بمقاطعة قسنطينة حيث امتدت على مساحة تقدر بـ 162 ألف هكتار، وبلغ عدد السكان الجزائريين بها حوالي 30 ألف نسمة ويلاحظ أن الحضور الفرنسي الاستعماري بمدينة القالة في سنة 1928 م كان قويًا، مقارنة بمدينة سوق أهراس. إذ بلغ عدد المعمرين 1057 نسمة معظمهم من أصول إيطالية ومالطية وبلغ عدد المشرفين الفرنسيين على إدارة البلدية المختلطة 20 فرنسيًا من مستشارين، ومساعدين وقسمت البلدية المختلطة للقالة إلى 14 دوارًا خاضعًا لإشراف جماعة محلية[٢٢].

ويمكن القول عند هذا العرض، أن التواجد الكولونيالي الفرنسي بالجزائر عمومًا وبهذه المنطقة على الخصوص قد أحدث تغييرًا كبيرًا في خريطة المدن. ذلك أن الجزائر قبل الاحتلال كان بها عدد المدن أقل بالمقارنة مع تونس، والمغرب لكن عملية الاحتلال أفرزت تشكيلة جديدة من المدن لأسباب مختلفة اقتصادية، وإدارية، وعسكرية، فهناك مدن تم إنشائها ومدن أخرى بعثت من جديد على أنقاض مدن عريقة[٢٣].

ثالثًا: الوضع الاقتصادي

بالموازاة مع التغير الكبير الذي شهدته خريطة المدن بمنطقة سوق أهراس عرف الوضع الاقتصادي تحولات بالغة الأهمية، إذ تمخض عن قدوم آلاف المستوطنين الفرنسيين وقبلهم جحافل الجيوش الغازية وضعًا جديدًا أنتج أنشطة اقتصادية واجتماعية مغايرة للتي حافظت عليها المنطقة لفترة زمنية طويلة. فقد ظلت قبائل الحنانشة تحافظ على تربية الماشية والعيش في الخيام حتى سنة 1848 ولم تتجاوز ممارسة الزراعة، الأحراش والتلال المنتشرة في

المنطقة واشتهرت هذه القبائل بتربية سلالة محلية من الشياه المسماة "القالمية"، كما زاولت العديد من القبائل زراعة القمح والحبوب الجافة وأولت عناية لأشجار التين والزيتون التي لم تكن بحاجة إلى الري، لكن هذه الموارد المتنوعة لم تكن كافية للسكان المحليين لأن النشاط الزراعي لهم اعترضته صعوبات جمة أبرزها تفتت الملكية (كثرة الملكيات الصغيرة)، إضافة إلى العدد الضخم للسكان[٢٤].

وفي هذا الصدد يشير أحد المؤرخين الجزائريين إلى أن سهل عنابة كان غنيًا بالثروات الزراعية وكثرة الإنتاج إلا أن الحصاد كان غير منتظما من سنة لأخرى، الأمر الذي يدفع إلى الحاجة عند تناقص كميات الأمطار المتساقطة[٢٥]، وهذا ما دفع السكان المحليين إلى البحث عن موارد أخرى بالعمل في غابات الفلين[٢٦]. إن هذه الحالة الاقتصادية جعلت السكان في السنوات العصيبة يحيون بعيشة ضنكة فقد وصفهم أحد المؤرخين الفرنسيين «بأن أجسادهم مهلهلة لا يبحثون سوى على عمل مؤقت مقابل قطعة من الخبز أو كيلوغرام من العنب كأجر يومي ... ويتجمعون في أحياء بائسة حول مدن كسوق أهراس وعين البيضاء وباتنة، لا يتجاوز غذائهم حبات من التين الشوكي وجذور النباتات[٢٧]، وفي سنوات اليسر يتناولون كسرة شعير أو كسكسي رمادي (من دقيق الشعير) وحليب وزيت الزيتون[٢٨]». وإذا كانت وضعية الجزائريين على هذه الحال فإن الجانب الفرنسي من خلال تواجد الكولون، عرف تطورًا كبيرًا، إذ استطاع الاستيطان الزراعي تغيير المناطق الشرقية الواقعة شرق وادي سيبوس بجنوب عنابة ونتج عن بداية الاستيطان الرسمي إنشاء مدن قبل سنة 1870 وتم استغلال مساحات شاسعة، بموجب الاستيطان الحر في مجال زراعة الكروم التي أصبحت مزارعها تغطي مساحة 9000 هكتار وحظيت بعناية فائقة من معمرين فرنسيين وإيطاليين[٢٩].

وفي فترة ما بين الحربين (1919 - 1939) ازدهرت زراعات أخرى مثل حقول البرتقال في مساحة تجاوزت 2300 هكتار إضافة إلى الاهتمام بزراعة الطماطم، التبغ والقطن، وتركت بقيت الأراضي الغير خصبة لتربية الماشية ويمكن القول أن الملكيات الزراعية بمنطقة سوق أهراس من جنوب هضبة عنابة إلى سواحل القالة تكاد تنحصر في زراعة الكروم بشكل رئيس إلى جانب زراعة الحمضيات[٣٠]، كما حظيت زراعة الحبوب في هضبة عنابة بأهمية خاصة فقد بلغ عدد المخازن في سوق أهراس سنة 1922 - 32 مخزن بطاقة استيعابية تقدر بـ 25 ألف طن[٣١].

كما أولى المعمرون الفرنسيون أهمية بالغة للغابات التي نجد 62% من مساحتها في الجزائر خاضعة مباشرة للسلطة الاستعمارية من بلاد القبائل إلى القل، وسكيكدة، وعنابة، وسوق أهراس ومرد ذلك إلى أن تلك الغابات كانت تحظى بأهمية اقتصادية لتوفرها على الفلين الذي كان يستطيع منافسة أجود الأنواع، الإسباني والبرتغالي في السوق العالمية وكان الزبائن الرئيسيين هم الأمريكيون[٣٢]، ولتوضيح الأهمية الاقتصادية في الجانب الزراعي بمنطقة سوق أهراس بالنسبة للمعمرين الفرنسيين، تجدر الإشارة إلى أنه في سنة 1928 بلغ عدد الجمعيات الزراعية 15 جمعية[٣٣].

وبعيدًا عن الزراعة تفطن الفرنسيون إلى ما كانت تزخر به أعماق الجزائر من ثروات معدنية منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، لكن عمليات الاستنزاف المنجمي تأخرت نسبيًا بسبب المواصلات، الأمر الذي جعل الحكومة العامة للجزائر تسعى إلى الحصول على قروض لتمويل نفقات السكك الحديدية في أقصى الشرق الجزائري، ولتحقيق هذا الهدف شرع في شق الطرق الريفية والسكك الحديدية بين تبسة وعنابة وبين قسنطينة وتونس، وكانا هذان الخطان يتقاطعان بمدينة سوق أهراس التي أنشأت بها ورشات للسكة الحديدية ومصنع للأنابيب والمربعات الأسمنتية التي تستعمل في بناء الجسور[٣٤].

لقد كانت الإدارة الكولونيالية تسعى من خلال التهيئة القاعدية إلى توفير الظروف الملائمة والإمكانيات الكافية للشروع في عملية الاستنزاف المنجمي نظرًا للثروات الباطنية الضخمة التي كان يكتنزها باطن الأرض في الجزائر خاصة في المناطق الشرقية، ورغم كون لسان حال الدعاية الفرنسية كان يقول«افتحوا أعينكم وانظروا إلى ما أنجزناه وانظروا إلى الطرق والسكك الحديدية، وإلى السدود والموانئ»، لقد كانت الخطابات الرسمية تركز على الإنجازات لكنها كانت تتناسى توضيحًا هامًا ومحوري يتمثل في أن الإنجازات كانت تهدف إلى تحقيق المصالح الكولونيالية، فسكك الحديد والطرق التي تخترق (المناطق العميقة النائية) إلى الكِويف للبحث عن الفوسفات وإلى الونزة من أجل الحديد وهلم جرا ... لم تكن سوى تعبيرًا عن التواجد الفرنسي في تلك

المناطق وبغرض تحقيق غايات إستراتيجية واقتصادية[٣٥].

تأخرت عملية استغلال العديد من المناجم بمنطقة سوق أهراس إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، رغم توفّر الإدارة الاستعمارية على جميع المعلومات والدراسات الجيوفيزيائية للسطح في الجزائر ويعود السبب في ذلك إلى عدم توفر شبكة المواصلات الرئيسية بالنسبة لعملية الاستغلال المنجمي، ونقصد هنا السكك الحديدية بصورة خاصة وهو الأمر الذي أدى بالحكومة العامة في الجزائر سنة 1916 إلى الاقتراض من فرنسا لإنجاز سكة حديدية لنقل المعادن في أقصى الشرق الجزائري وبعد حصولها على قرض بقيمة 20 مليون فرنك، استطاعت شركة الونزة إنشاء خط إضافي لربط المناجم بسوق أهراس وتبسة وتم الانتهاء من إنجاز الخط سنة 1920 بعد أن شجع البرلمان الفرنسي عملية الاستثمار. والجدير بالذكر أن الحاكم العام "جونار" JONNART بدأ يفكر منذ سنة 1919 في إنشاء مجموعة من الأفران العالية في عنابة، لكن إفلاس مؤسسة بوخضرة ألغى ذلك المشروع وتم التركيز على إنجاز سكة حديدية بين الونزة وعنابة مرورًا بسوق أهراس لتفادي اللجوء إلى نقل الفوسفات عن طريق ميناء بنزرت[٣٦].

إن مخطط الاستغلال المنجمي الذي كان بحوزة الحكومة العامة يعتبر في جوهره صورة معبرة بقوة عن إحدى أكبر العمليات الاستنزافية الكولونيالية، لكونه اعتمد عند تجسيده على أرض الواقع، وسائل ضخمة وأحدث تغيرات جوهرية بمنطقة سوق أهراس خصوصًا، وفي الشرق الجزائري عمومًا، ولتوضيح الصورة بجلاء كان لابد من استعراض جملة من المعطيات التاريخية في هذا السياق فيما يخص الخامات المعدنية المستنزفة ومناطق انتشارها والكميات الضخمة من المعادن التي شحنت في الموانئ الشرقية، خاصةً ميناء عنابة وأيضًا الإشارة إلى اليد العاملة التي سخرت لهذه الغاية.

تنتشر المناجم في المناطق الشرقية للجزائر في جبال الونزة وبوخضرة والكويف وتتنوع الثروات المعدنية لتشغل خامات الحديد والرصاص والزنك والفوسفات والزئبق واستدعى استغلال مجمل هذه الثروات توفر شبكة من الطرق والسكك الحديدية لدى شركة قالمة، وعنابة التي تتوفر على 436 كلم من السكك الحديدية في شكل خطوط رئيسة أهمها الخروب - بوشقوق، وقالمة - بوشقوف، وبوشقوف - عنابة، وبوشقوف - سوق أهراس - غار الدماء، وسوق أهراس – تبسة[٣٧].

وفي سياق مشروع استغلال المناجم شرع الفرنسيون في استخراج الفوسفات من جبل الكويف شمال شرق تبسة سنة 1894م من طرف شركة فوسفات قسنطينة[٣٨]، ثم امتد استغلال الفوسفات إلى جبل العنق جنوب تبسة، لكن بصورة محتشمة. وبعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) تم التركيز على استخراج الحديد من مناجم الونزة وجبال بوخضرة، إذ شكلت كمية إنتاج الحديد بهاتين المنطقتين بين سنتي (1921 - 1929) نسبة 85% من إنتاج الحديد في الجزائر وقد بلغت كمية الإنتاج المعدني من الحديد لمنجم الونزة الذي كانت تشرف عليه شركة الونزة منذ سنة 1913 بمساهمة الحكومة العامة في رأسمال هذه الشركة بنسبة 27,7% ونسبة فائدة بعد الإنتاج تقدر بـ 50%، بلغت تلك الكمية سنة 1928، 765 ألف طن[٣٩]، ويلي منجم الونزة في الأهمية منجم بوخضرة من حيث الإنتاج وللإشارة فإن عدد مناجم الحديد بلغ غداة الحرب العالمية الثانية 30 منجمًا[٤٠].

ويعود الاهتمام الفرنسي بمناجم الونزة وبوخضرة إلى كون الحديد الجزائري يعتبر من أحسن أنواع الحديد في العالم بفضل مقاومته، ودرجة توفر المعدن في الخام المرتفعة التي تفوق 50%، وإلى جانب الفوسفات والحديد تم الشروع في استغلال الرصاص في مناجم مسلولة غرب جبل الونزة وفي حمام النبايل وسكامودي، وقد كانت هذه الصناعة المنجمية تشغل 4000 عامل في العشرينيات[٤١]، وتعتبر شركة المناجم قرب قرن الحلفاية أهم الشركات المنتجة للرصاص إلى جانب مجلس إدارة مناجم الواسطة ومسلولة[٤٢]. إن ما يمكن قوله فيما يتعلق بتطور عملية الاستنزاف المنجمي في الجزائر باعتباره المؤشر الرئيس لتطور صادرات المعادن نحو الخارج في الفترة ما بين الحربين[٤٣]، هو أن ذلك التطور كان يتأثر بعاملين رئيسيين، العامل الأول داخلي، ينحصر أساسًا في عدم وجود صناعة محلية تقوم باستقبال وتصنيع المواد الأولية المعدنية. والعامل الثاني خارجي يتمثل في الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي أصابت الأسواق الرأسمالية العالمية وأشهرها على الإطلاق أزمة الاثنين الأسود بوول ستريت سنة 1929.

لكن تجدر الإشارة من زاوية أخرى إلى؛ أن وتيرة الاستنزاف المنجمي تسارعت من جديد مع مطلع

الخمسينيات ويتيح الاطلاع على تقرير الوضعية العامة للحكومة العامة في الجزائر الوقوف على مدى الاستنزاف الذي كانت تقوم به فرنسا من استخراج الحديد والفوسفات بجبال الونزة والكويف، إذ تم إنتاج أكثر من 680 ألف طن من الفوسفات سنة 1952[٤٤]، و750 ألف طن من الحديد، ويشير تقرير الحكومة العامة أيضًا حول الوضعية الاقتصادية إلى أن إنتاج الفوسفات تجاوز 700 ألف طن بجبل الكويف[٤٥]. ومن الملفت للنظر أيضًا أن الإدارة الفرنسية لم تكن تفوت أدنى فرصة للاستفادة من الدراسات العلمية بهدف توظيفها في صلب المشاريع الاقتصادية الرائجة آنذاك وخصوصا الصناعات المنجمية، ففي هذا السياق عقد في الجزائر، المؤتمر الدولي التاسع عشر للجيولوجيا من (٨ إلى ١٥ سبتمبر 1952) وعرض فيه الخبراء الجيولوجيون الفرنسيون أهم المناطق الغنية بالثروات الباطنية، وكان على رأس قائمة تلك المناطق الونزة، بوخضرة، الكويف، وجبل العنق[٤٦].

بموازاة مع تطور الصناعة المنجمية شهدت اليد العاملة في المناجم والسكك الحديدية تناميًا مطردًا وقد أدى تطور اليد العاملة إلى ظهور أولى التشكيلات والتنظيمات النقابية في الجزائر سنة 1895، وقد حملت أول مجموعة اشتراكية تسمية "البروليتاري" في الجزائر العاصمة سنة 1900، كما شاركت القائمة الاشتراكية الأولى في الانتخابات المحلية في وهران سنة 1904 وفي نفس السنة أنشأ المعلم "قيولون" (GUILLON) في سوق أهراس تنظيم يدعى "الفجر الاجتماعي" (L'AURORE SOCIALE) وهو في الأصل مجموعة مختصة للتربية الشعبية تنتمي إلى تنظيم عالمي مقره في أمستيردام الهولندية، كان يهدف إلى توحيد المجموعات العمالية في العالم، والملاحظ أن هذه الفكرة كانت شعار أول بيان شيوعي في التاريخ سنة 1848، وقد شهدت سنة 1907 أول إضراب هام في محور عنابة قالمة بين عمال السكك الحديدية[٤٧]، ورغم كون مجموع عمال قطاع المناجم في الجزائر، قد ناهز 11 ألف عامل في سنة 1939 إلا أن الحركة النقابية في الجزائر لم تسجل سوى انتصارات محتشمة، ويعود السبب في ذلك إلى جملة من المعطيات أهمها أن الأغلبية الساحقة من اليد العاملة في الجزائر ظلت مشكلة من الفلاحين، كما أن المجتمع الهجين آنذاك في الجزائر ظل إقطاعيا بفعل سيطرة الكولون والسياسة الفرنسية التي حرصت على عدم الارتقاء بالجزائر إلى مستعمرة صناعية وبالنظر إلى إحصائيات 1952، الخاصة بالبطالة، يلاحظ أن مقاطعة قسنطينة التي كانت تضم منطقة سوق أهراس في أقصى الشرق رغم كونها كانت نقطة ارتكاز محورية للصناعة المنجمية، إلا أنها ظلت أكثر المقاطعات معاناة من البطالة، إذ بلغ عدد البطالين بها أكثر من 110 آلاف بطال، مقارنة بمقاطعة الجزائر 38 ألف بطال، ووهران 25 ألف بطال[٤٨].

رابعًا: النشاط السياسي

لا تشير المصادر التاريخية المتاحة بجلاء إلى النشاط السياسي بمنطقة سوق أهراس في الربع الأول من القرن العشرين الميلادي، إذ تكاد تقتصر على ذكر إشارات لنشاط واسع لمجموعة من "العصابات" المعادية للتواجد الفرنسي، ورغم كون دور هذه العصابات (الثوار)، كان خلال الحرب العالمية الأولى يكاد ينتشر في مجمل المناطق الشمالية في الجزائر من وهران إلى عنابة، إلى مشارف الصحراء في بسكرة، إلا أن ما يعنينا في هذه الدراسة هو التركيز على نشاط مجموعة من هذه العصابات في منطقة الشمال الشرقي للجزائر التي هي موضوع البحث.

في هذا الصدد يشير حسن دردور إلى أن الكثير من الجزائريين عرفوا بنزعتهم الثورية التمردية اتجاه التواجد الفرنسي ولعل أشهرهم في هذه المنطقة أحمد الروغي الذي استطاع منذ سنة 1910 إحداث توتر كبير بدعم مجموعة من أنصاره الذين امتهنوا تحت إمرته قطع الطريق في مناطق عنابة، القالة، سوق أهراس، بوحجار، كما استطاعوا مهاجمة قطار للمسافرين بين عنابة وسوق أهراس في المنطقة الواقعة بين عين العفرا والمشروحة وخلال سنتي 1913 - 1914 استفاد الثائر أحمد الروغي بدعم من قبيلة وشطاطة وقد شكلت مدينتي سوق أهراس وعنابة معقلين أساسين لنشاطه الذي امتد إلى سنة 1916[٤٩].

لكن المنعرج الحاسم لهذه الحركة كان سنة 1915 بفرار العديد من الجزائريين من الجيش الفرنسي والمساجين من عنابة والتحاقهم بكتائب الروغي الذي حاول الاستعانة بهم من أجل فرض سيطرته على المناطق الجبلية الواقعة بين سكيكدة، وقالمة، وسوق أهراس، والقالة[٥٠]، ويذكر المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعد الله ما يوافق هذا السرد حيث يرى أن: «سنة 1915 شهدت نشاطات واسعة لحرب العصابات ضد فرنسا، ذلك أن أكثر الفارين من الجيش الفرنسي قد أعطى معنا جديدا لهذه النشاطات ...، وكان الثوار

المسلحين بعنابة يعملون بفعالية على طول جبهة تمتد من تبسة إلى بجاية ضد المراكز العسكرية الفرنسية، وخطوط المواصلات وينشرون الرعب في سوق أهراس والساقية وغيرها»، ويشير أيضًا إلى أنه: «بناء على قول "ديبوا" DEPOIS الذي كان قد درس هذه الفترة بتوسع، فإن الثوار كانوا مؤيدين "بتآمر ورضى" القرويين بالإضافة إلى بعض الأعيان» [٥١].

وما تجدر الإشارة إليه هنا أنه لا مناص من الاعتراف بأن الدراسات التاريخية الجزائرية المعاصرة لا تزال لم تف بعد بتسليط الضوء الكافي على النشاط الضخم لأفراد أو مجموعات صغيرة من الثوار الذين لازموا حمل السلاح في وجه الاستعمار الفرنسي. والذين تصفهم الكتابات التاريخية الاستعمارية والأدبيات السياسية الكولونيالية بقطاع الطرق والعصابات، ومهما يكن فإن افتقاد أولئك الثوار للرؤية السياسية الواضحة قبل ظهور الحركة الوطنية الجزائرية في صورتها المنتظمة لا يعفي الباحثين من التنقيب في هذا الجانب طالما لا تزال الذاكرة الجماعية الجزائرية من خلال الأدب الشعبي تحتفظ بملاحم أحمد الروغي وأحمد أومري وعلي بن زلماط وغيرهم.

وإذا كان البعد السياسي لا يزال غير واضح بالنسبة لنشاط مجموعة الثورة فإن أولى النشاطات التي اتسمت بطابع سياسي محتشم في المنطقة تعود إلى احتفالات الفاتح ماي سنة 1920 الذي تزامن مع إضراب عام في أهم المدن الجزائرية، دعت إليه الأوساط الشيوعية في باريس وظهر ذلك جليًا في الجزائر العاصمة التي شارك فيها ما بين ١٢٠٠ إلى ١٥٠٠ شخص في استعراض صاخب تميز بإنشاد نشيد الحركة الشيوعية وقد أخذت هذه المظاهرات والاستعراضات في سوق أهراس شكلاً عنيفًا إثر تدخل قوات الدرك والشرطة الاستعمارية[٥٢]. وباستثناء هذه الإشارة لا تذكر المصادر التاريخية تطور النشاط السياسي في منطقة سوق أهراس خلال العشرينيات التي تمخضت عن ميلاد أول حزب سياسي جزائري ونعني بذلك نجم شمال إفريقيا سنة 1926، كما لم تتناول هذه المصادر مدى تجاوب المنطقة سياسيا مع حركة الأمير خالد في مطلع العشرينيات[٥٣].

وفي مطلع الثلاثينيات أصبح بالإمكان الوقوف على بعض النشاطات السياسية وتتبع حركة حثيثة تزعمها اتجاهان سياسيان في الحركة الوطنية هما تيار النخبة والتيار الإصلاحي بالنسبة للتيار الأول وقد برز نشاطه في المنطقة الشرقية للجزائر على يد الدكتور ابن جلول الذي يعتبر من بين السياسيين المحترفين في تلك الفترة باعتباره عضوا في فرع الحزب الاشتراكي في قسنطينة وقد بدأ نشاطه عام 1931 بتأسيس هيئة سميت "اتحادية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين" التي كانت تتألف من النواب الذين فازوا في انتخابات الهيئات والمجالس المالية والذين كانوا يؤمنون بأفكار فرحات عباس التي كان ينشرها في مجلة التقدم، ويذكر يحي بوعزيز أن هذه الاتحادية لم تكن سوى نسخة جديدة للهيئة السابقة التي تألفت بعد الحرب العالمية الأولى[٥٤].

ومن جهته يذكر السيد فرحات عباس أن ابن جلول دخل المسرح السياسي بصورة حاسمة سنة 1933 كرئيس لكتلة النواب في مقاطعة قسنطينة[٥٥]، وشارك ضمن وفد النواب في زيارة إلى باريس في 17 جوان 1933 وقد حضي ذلك الوفد بتظاهرة وداع عند ميناء الجزائر[٥٦]، وخلال سنة 1934 جرت انتخابات المستشارين العامين أحرزت فيها كتلة النواب على الأغلبية ومن بين الأسماء التي ظهرت خلال ذلك فرحات عباس في سطيف، الدكتور سعدان في بسكرة، وقهرية الزين في سوق أهراس والدكتور الأخضري في قالمة وبن عبود في عين البيضاء وبوصوف في ميلة[٥٧]، وقد وضعت هذه الهيئة برنامجًا للعمل تلخص في مجمله في السعي لتحقيق إدماج تدريجي للنخبة المثقفة من الجزائريين في الحياة الفرنسية[٥٨].

ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن دور وتأثير المنتخبين (تيار النخبة عمومًا) كان خلال الثلاثينيات بارزًا وحاسمًا عندما يتعلق الأمر بالحركية السياسية بين تيارات الحركة الوطنية وتفاعلها مع الإدارة الاستعمارية وبرامجها ومشاريعها الكولونيالية وهذا يعني أن هذا التيار لم يصادف تجاوبًا شعبيًا لعزلته عن الواقع الاجتماعي والسياسي "المجتمع الأهلي" وفي المقابل شكل التيار الإصلاحي الذي تزعمته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والتيار الاستقلالي الذي مثله نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري الذي يعتبر امتدادًا له، شكلا التياران الأكثر تعبيرًا عن طموحات وآمال الشعب الجزائري وجسد بالفعل مرحلة متميزة من عملية النزوع نحو الانفصال والتباين التام مع الطروحات الإدماجية الاستعمارية التي وجدت لها صدى في أوساط النخبة إلى درجة إيمانها بنكران الذات[٥٩]، وفي هذا السياق عمل التيار الإصلاحي على تفعيل النشاط الاجتماعي والثقافي في أوساط الجماهير في العديد من

الحواضر الجزائرية وتصدى للدفاع عن اللغة والانتماء العربيين الإسلاميين، الأمر الذي أدى بهذا التيار إلى الانخراط والخوض في السياسة عندما تبنى موقفًا رافضًا للتجنيس والاندماج[٦٠].

ودون الاستطراد في هذا الجانب من الأولى تسليط الضوء على النشاط الإصلاحي في شقه الثقافي والاجتماعي الذي سوف يشكل في فترات لاحقة رافدًا من الروافد الهامة للعمل السياسي في الأوساط الشعبية، فقد انخرط الشباب في أفواج الكشافة الإسلامية التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ منتصف الثلاثينيات ودرجوا على مقاعد مدارسها الحرة التي انتشرت في مختلف أرجاء الوطن.

ولقد كانت بعض مدن وقرى منطقة سوق أهراس (محطة لزيارات شخصيات فأسسوا بها النوادي والمدارس، مثل نادي الشبيبة الإسلامية بسوق أهراس سنة 1936 وشعبة جمعية العلماء التي تداول على رأسها الحاج البغدادي قندوز والطيب دريفول وعوادي محمد)[٦١]، كما يذكر الشيخ محمد خير الدين في مذكراته أن جمعية العلماء المسلمين كانت تنتدب طوائف مختارة من العلماء العاملين في الدعوة والإصلاح والتدريس للتجول في أنحاء القطر الجزائري وقد حظيت منطقة سوق أهراس بزمرة من شيوخ الجمعية الذين ارتادوا قراها وحواضرها حاملين رسالة جمعية العلماء وأبرزهم الشيخ الحملاوي بوزرد والشيخ أحمد بن ذياب في القالة وبوشقوف وبوحجار والشيخ أحمد بوروح ومحمد بن العوادي في سوق أهراس والضواحي والشيخين الطاهر حراث والعيد مطروح في الكويف، والونزة والمريج[٦٢].

إن أبرز الثمار التي جادت بها جهود جمعية العلماء في هذه المنطقة، فيما يتعلق بإعداد الناشئة يكمن في نظري في جيل الكشافة الإسلامية الذي انخرط سريعًا عند أعتاب الحرب العالمية الثانية في خلايا حزب الشعب الجزائري، إذ تخرج من أفواج الكشافة الإسلامية باعتبارها المدرسة الابتدائية للحركة الوطنية رعيل من النشطاء الحركيين، أمثال باجي مختار[٦٣]، محمد بوراس، حسن بلعبودي، عبد العزيز قادر، الطيب بوحوش، صالح لعجال، ماضي الحفصي، حمه سليماني، حمادة محمد وكل من إبراهيم بوتمجت وبوجمعة عوادي من ناحية مداوروش[٦٤]. إن ثمة ملاحظة لا بد منها فيما يرتبط بنشاط كل من جمعية العلماء وحزب الشعب الجزائري وتتمثل فيما يلي: لقد حظيت جمعية العلماء تاريخيا بالسبق والانتشار الميداني بنشاطاتها الإصلاحية المختلفة، لكن بالمقابل حظي حزب الشعب الجزائري باكتساب التجاوب الشعبي مع خطه السياسي، الأمر الذي أدى إلى ازدياد أعداد مناضليه في أوساط مختلف الشرائح الشعبية.

وحسب شهادة المجاهد حركاتي محمد فإن التنظيمات والنشاطات التي كان يقوم بها حزب الشعب الجزائري في المنطقة الشمالية الشرقية للجزائر بدأت داخل المصانع والمعامل، كمنجم الونزة، الذي يشير إلى أن عدد مناضلي حزب الشعب به كان حوالي 100 مناضل[٦٥]، إلى جانب تعبئة الطبقة العمالية في سبيل القضية الوطنية أشرف بعض الرواد أمثال: الأمين دباغين والشاذلي المكي على تأسيس أول خلية لحزب الشعب الجزائري بمدينة سوق أهراس، وفي زيارة أخرى سنة 1943 أسس الشاذلي المكي بها أول قسمة لحزب الشعب أسندت راستها لهميسي. لعلا وضم مكتبها خمسة أعضاء هم: هميسي لعلا، باجي مختار، بوغالم علي، أولاد زاوي محمد، يونس بن عصمان، كما كانت مدينة سوق أهراس المأوى والملجأ الأخير للدكتور الأمين دباغين والشاذلي المكي قبل فرارهما إلى تونس سنة 1945 عشية حوادث 8 ماي الشهيرة.[٦٦]

عند انفجار الأوضاع في ماي 1945 لم تبق سوق أهراس بمعزل عن بقية المدن التي شهدت تطورات بالغة الخطورة وأدت إلى مجازر وجرائم ضد الإنسانية في حق عشرات الآلاف من الجزائريين، فإثر تواتر الأنباء من عنابة عن تنظيم مظاهرات شارك فيها 10 آلاف شخص اتخذت في (نهايتها الرابعة زوالا) بعدًا تراجيديًا إثر إطلاق النار على المتظاهرين الذين سقط منهم 15 شهيدا وعشرات الجرحى[٦٧]، نظمت سوق أهراس مظاهرات ذهب ضحيتها سبعة أشخاص في وادي الشحم في الشمال الغربي للمدينة وتم إحراق جثثهم بعد رشها بالبنزين، كما تم اعتقال ما يزيد عن أربعون شخصًا نقلوا إلى سجن سركاجي[٦٨]، وأبرزهم: ماضي علي، ملوك المنور، قلاطي مبروك، أولاد زاوي، محمود وغيرهم[٦٩]. بغض النظر عن النتائج التي آلت إليها الحوادث فإن العديد من الشهادات أكدت على أن المظاهرات كانت "من تدبير حزب الشعب الجزائري بدليل أن السلطات الاستعمارية ضبطت قائمة بأسماء الغلاة الذين أزمع على إعدامهم في ليلة واحدة وكذلك المناضلين المكلفين بتنفيذ هذه العملية الفدائية"[٧٠].

وتؤكد شهادة محمد حركاتي ما ذهب إليه الأستاذ يحي بوعزيز الذي أشار إلى أنه "بسبب فظاعة مجازر 8 مايو اجتمعت إدارة حزب الشعب الجزائري في مساء نفس اليوم برئاسة الأمين دباغين ورأت أن لا تبقى مكتوفة الأيدي أمام تلك المجازر، وقررت تحويل المظاهرات السلمية إلى ثورة مسلحة وشاملة وتم تحديد ليلة 23 - 24 ماي 1945 لتنفيذ الخطة، لكن بدأت الصعوبات تظهر وتتضاعف حتى فشلت العملية في النهاية، فمسعود بوقادوم اعتقل في الطريق قبل الوصول إلى قسنطينة والشاذلي المكي اختفى في عنابة ثم لجأ إلى تونس ومنها إلى القاهرة"[٧١].

وبعد سنة من الأجواء المأساوية التي طفت بغيومها إثر أحداث مايو 1945 تاركة ورائها أكثر من 45 ألف قتيلاً، ضحايا جريمة واحدة من جرائم الاستعمار الفرنسي- في الجزائر، عرفت السياسة الاستعمارية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بعض الانفتاح في مستعمراتها، ولم تكن الجزائر بمعزل عن تلك المستجدات، فقد تمخض عن إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والإفراج عن الزعماء وعودتهم من منفاهم مع السماح لهم بتشكيل جمعيات سياسية وأحزاب، نتج عن ذلك عملية إعادة تشكيل للحركة الوطنية ببروز أحزاب سياسية أهمها: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بزعامة فرحات عباس ويعتبر هذا الفصيل السياسي نسخة جديدة لتنظيم سياسي ظهر أثناء الحرب العالمية الثانية[٧٢]، وتم احتوائه من طرف حزب الشعب آنذاك الذي استغله كغطاء سياسي لتمرير مطالبه بصورة غير مباشرة.

كما أنشأ الزعيم مصالي الحاج في سنة 1946 حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي تشكل امتداداً وواجهة سياسية جديدة لحزب الشعب الجزائري[٧٣]، إلا أن المنعرج الحاسم لفترة ما بعد الحرب بالنسبة لحركة الانتصار الحريات الديمقراطية تكمن في اغتنامها فرصة لإعادة الظهور مرة ثانية وإنما في دخولها معترك مخاض جديد يمكن تحديده في قضيتين الأولى، تجارب انتخابية ابتداء من سنة 1946 إلى سنة 1951[٧٤]، حققت من خلالها اكتساحًا عريضًا للساحة الشعبية لكنها في النهاية وقعت ضحية تلاعب مكشوف وتزوير فاضح للنتائج الانتخابية من قبل الإدارة الاستعمارية التي كان اسم نيجلان أشهر من نار على علم في الدلالة عليها، أما المسألة الثانية فتكمن في بداية نزوع الحركة إلى العمل الثوري الراديكالي بالتحضير للثورة المسلحة. وفي هذا الصدد يشير المؤرخ "كزافييى ياكوننو" (XAVIER YACONO) إلى أن «حركة انتصار الحريات الديمقراطية، حزب الشعب الجزائري (MTLD - PPA) خاضت إلى جانب نشاطها العلني كحزب سياسي في نشاط سري ابتداء من سنة 1947 من خلال المنظمة الخاصة»[٧٥].

ولتفادي الاستفاضة في نشأة وتطور المنظمة الخاصة باعتبارها موضوع غدى في متناول رواد الكتب التاريخية بفضل المساهمات القيمة للعديد من المؤرخين الجزائريين، ارتأيت الإشارة فقط إلى نشأت وتطور المنظمة الخاصة في منطقة الشمال الشرقي الجزائري التي هي موضوع هذه الدراسة، وفي هذا السياق يشير المجاهد بوراوي عبد الحميد إلى أنه ابتداء من سنة 1946 وهي سنة عودة حزب الشعب الجزائري في ثوب حركة الانتصار بتشكيل فرق ومجموعات من المناضلين تحضيرًا لمؤتمر الحركة، وقد أشرف على هذه الاجتماعات حسب الشهادة دائمًا: «سي عبد الله» الذي لم يكن سوى بلوزداد محمد[٧٦] المكلف بتنظيم الحزب بعنابة، وقد انتدب مندوبان بالنسبة لعنابة للمشاركة في المؤتمر بالعاصمة وهما بوشامي أحمد وبوراوي عبد المجيد[٧٧].

إن هذه الشهادة تشير إلى العلاقة المبكرة لحركة الانتصار بالمنطقة الشرقية للجزائر وهو ما يؤكده أيضا المؤرخ الفرنسي "هنري علاق" (HENRI ALLEG) عندما يذهب إلى القول بأنه: «في مثلث عنابة - تبسة - قسنطينة، كانت حركة انتصار الحريات الديمقراطية ذات أرضية صلبة وكان تأثيرها قويًا وساحقًا في قالمة، وعين مليلة، وكوندي سماندو (زيغود يوسف حاليًا) وسوق أهراس»[٧٨].

وفيما يتعلق بمشاركة منطقة سوق أهراس في مؤتمر حركة الانتصار في فيفري 1947، حضر- كل من هميسي- لعلى، ومحمد خشين (حمه ولد عباس) وعندما طرحت مسألة الكفاح المسلح على المؤتمرين وتم اتخاذ القرار بأسناد مهمة ذلك الأمر إلى اللجنة المديرة، سيطرت مجموعة من الشباب على ذلك التنظيم الوليد، وكان مسؤولي حركة الانتصار بمنطقة سوق أهراس الأعضاء الأوائل في هذه المنظمة وعلى رأسهم باجي مختار، ومصطفى بن عودة[٧٩]، وسرعان ما انضم إليهم بن يحي، مناصرية محمد (المانع) مناصرية منصور، بوراس بشير، بن عصمان يونس، الصادق نجار وكان يشرف على هذه المجموعة حسين كافي[٨٠]. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من مناضلي حركة الانتصار زاوجوا بين العمل السياسي

العلني والعضوية في الذراع السري المسلح للحركة، فقد ظهرت في قائمة مترشحي حركة الانتصار بسوق أهراس في انتخابات 1947 - 1948 أسماء باجي مختار،عبود بوراس، أولاد زاوي محمود، ملوك الشريف، قواسمية محمد، مبروك قلاطي، عبد الرحمن براكية، رافع عبد المجيد[٨١].

لقد عرف فرع عنابة التابع للمنظمة الخاصة عند نهاية 1949 تنظيمًا محكمًا ترأسه بن زعيم محمد قائد المنطقة التي تشمل عنابة - سوق أهراس - قالمة - يليه بن عودة مصطفى رئيس لفرع مدينة عنابة وقسم هذا التنظيم إلى أربعة مجموعات: المجموعة الأولى بقيادة بليلي حميدة، والمجموعة الثانية بقيادة ميهوبي إبراهيم، والمجموعة الثالثة بقيادة بكوش عبد البكير، والمجموعة الرابعة بقيادة فضال عبد الله، وقد كانت كل مجموعة تضم ما بين تسعة إلى اثنا عشر مناضلاً[٨٢].

وبالنظر إلى التنظيم العام (الوطني) للمنظمة الخاصة الذي توزع على المقاطعات الثلاث في أواخر سنة 1948 يلاحظ أن مقاطعة قسنطينة قسمت إلى قسم شمالي وقسم جنوبي، وضع على رأس التنظيم الشمالي القسنطيني محمد بوضياف "سي الطيب" ونائبه بن زعيم محمد، أما تنظيم الجنوب القسنطيني فقد وضع على رأسه بن مهيدي "سي العربي" ونائبه مراد ديدوش "سي عبد القادر"[٨٣]، إلا أن تراتبية القيادة "HIERARCHIE" سواء على المستويات العُليا أو الدنيا بالنسبة للمنظمة الخاصة لم يكن مستقرًا طيلة السنوات الثلاث قبل اكتشافها في ربيع 1950، فقد تغيرت القيادة العُليا (ثلاث زعماء في ثلاثة سنوات)، كما تم تعيين مسؤولين جدد في المقاطعات وفروعها الداخلية، مثل ذلك التغيير الذي حدث في مقاطعة قسنطينة عندما حل ديدوش مراد محل محمد بوضياف.

وخلال ربيع 1950 قام كل من بن مهيدي وديدوش مراد اللذان كانا يشرفان على المنظمة الخاصة في الشمال القسنطيني والتي كانت منظمة تنظيمًا جيدًا من عنابة إلى تبسة بالإشراف على تدريب فرقها[٨٤]، كما قام ديدوش مراد بوضع كوموندو على رأس المنظمة المحلية في عنابة الأكثر قوة وتنظيما في مقاطعة قسنطينة، وعندما اشتبه ديدوش مراد في علاقة أحد مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية المدعو عبد الرحيم خياري بمحافظ الشرطة "قريمالدي" GRIMALDI في تبسة، حضّر خطة لاختطافه وتضمنت أن يساعده في ذلك عناصر من تنظيم المنظمة الخاصة بناحية عنابة الذي كان يشرف على مجموعات أخرى بسوق أهراس وقالمة ولتوضيح بعض ملابسات الحادثة يمكن الإشارة إلى أن: بدأت قصة حادثة تبسة بصورة جدية يوم 12 مارس 1950 عندما طلب ديدوش مراد من محمد بن زعيم مسؤول المنظمة الخاصة بعنابة تجهيز سيارة خاصة للالتحاق بضواحي تبسة يوم 18 مارس والاستعانة ببعض المرافقين من الأشداء في التنظيم، فقام هذا الأخير باستعارة سيارة بليلي حميدة (قائد أول مجموعة تابعة للمنظمة الخاصة في مدينة عنابة) ودعى إلى رفقته كل من مصطفى بن عودة، وعجامي إبراهيم وبكوش عبد القادر، لكن محاولة الاختطاف التي تمت على الساعة السابعة والنصف، فشلت إثر خطأ في قيادة السيارة، الأمر الذي جعل المنفذين يعزفون عن مواصلة العملية، وبعد مطاردة وعملية تفتيش لقوات الدرك والشرطة الفرنسيين تم إلقاء القبض عليهم[٨٥].

وقد أدى اعتقال هؤلاء إلى اكتشاف التنظيم في معظم المدن الأخرى "ويذكر السيد أحمد محساس أن الاعتقالات لم تتوقف عند حدود تبسة بل امتدت وشملت في النهاية كل أرجاء الجزائر"[٨٦]، وفي مدينة سوق أهراس تم القبض على باجي مختار وعلى المناضلين العشرة الذين شكلوا نواة المنظمة الخاصة بالمدينة ومنهم مناصرية المانع، وحسين كافي، والزين بن يحي، وعصمان يونس، وأولاد زاوي محمود، وأولاد زاوي لخضر، وحكم على باجي مختار بخمسة سنوات سجنًا ثم خفظت إلى ثلاث سنوات، خرج على إثرها سنة 1953" وعاد إلى سوق أهراس ليبدأ مرحلة جديدة[٨٧].

إن مجمل ما يمكن قوله عند هذا العرض أن اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950 وتداعياته إضافة إلى اشتداد الأزمة الداخلية الحادة التي كانت تعرفها حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والتي كانت بوادر انشقاقها تلوح في الأفق شكلت بدايات وإرهاصات دخول الجناح الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية في مرحلة المخاض الصعب مع صائفة 1954.

خَاتِمَةٌ

وبعد هذا العرض يمكن للباحث الوقوف على مدى الدور البارز الذي سجلته منطقة سوق أهراس من خلال حضورها التاريخي القوي عبر العصور، ولذلك فهي مجال خصب للاشتغال المعرفي تستطيع من خلالها معاهد علم الآثار أن تجري حفريات أركيولوجية فيها من شأنها أن تعطينا خبايا جديدة عن تواجد الفينيقيين والرومان بالمنطقة والشمال الإفريقي عمومًا، كما يمكن لهذا البحث أن يكون مفتاحًا لبحوث أخرى تتعلق على سبيل المثال لا الحصر- بالنشاط الاستيطاني في المنطقة أو تاريخ الحقب الأخرى التي ذكرناها والتي على صعوبة البحث فيها تحتاج إلى عناية واهتمام أكثر من طرف أبنائها بجمع الرصيد الوثائقي وجرد التراث المادي واللاّمادي المتناثر هنا وهناك من أجل المساهمة في إعادة كتابة تاريخ المنطقة بشكل خاص وتاريخ الجزائر بشكل عام.

الهَوامِشُ:

(١) المنظمة الوطنية للمجاهدين، **سوق أهراس**، الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة "القاعدة الشرقية" سوق أهـــراس 14.15 فيفري 1985، ص 1.

(٢) شويشي العيساني من مواليد 1915 ببوثلجة، انخرط في صفوف جيش التحرير الوطني في سنة 1955، وفي سنة 1956 عين على قيادة المنطقة الأولى للقاعدة الشرقية برتبة نقيب. انظر: **مجلة أول نوفمبر** - نوفمبر، ديسمبر 1988، ص 44، وأيضًا عبد الحميد عوادي، **القاعدة الشرقية**. دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 1993، ص 68.

(٣) **شهادة المجاهد شويشي العيساني**، لمجلة أول نوفمبر، نوفمبر - ديسمبر 1988، ص37.

(٤) المنظمة الوطنية للمجاهدين، **سوق أهراس**، مرجع سابق، ص 2.

(٥) أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، ط 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 170.

(6) JEAN DEPOIS, PENE RYNAL: GEOGRAPHIE DE L'AFRIQUE DE NORD- PAYOT, PARIS, 1975, P P 201 – 202.

(٧) أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 229 - 230.

(٨) حول الأصول التاريخية لمدينة سوق أهراس، انظر: عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 10 وأيضًا عبد العالي مزغيش **مغامرة أسماء المدن الجزائرية**، سوق أهراس، سوق الأسود، أسبوعية الأحداث، عدد ٢ من ٩ إلى ١٥ مارس 1999، ص 23.

(٩) أحمد صفر، **مدنية المغرب العربي في التاريخ**، الجزء الأول دار بوسلامة، تونس 1959، ص 353.

(١٠) هاينرش فون مالتسان، **ثلاثة سنوات في شمال غربي إفريقيا**، ترجمة أبو العيد دودو، الجزء الثاني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائـــر، 1979، ص 261.

١١) نفسه، ص 261 - 262.

(١٢) أحمد صفر. مرجع سابق، ص353-354.

(١٣) أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 329 - 330.

(14) REPERTOIR ALPHABITIQUE DES TRIBUS ET DOUARS DE L 'ALGERIE - ALGER, 1879. P 79.

(15) BOYER. ALGERIE CARTE GENERALE, 1856.

(16) REPERTOIR ALPHABITIQUE, OP.CIT, P 149.

(١٧) أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 263.

(18) JEAN DEPOIS, RENE RAYNAL, OP. CIT, P.172.

(19) MAXIME CHAMP. LA COMMUNE MIXTE DALGERIE. ALGER 1928. P 304 - 305.

(20) MAXIME CHAMP, OP.CIT, P. 304 - 305.

(٢١) أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص220 - 221.

(22) MAXIME CHAMP, OP.CIT, P 303.

(23) JEAN DEPOS – RENE RAYNAL, OP.CIT, P. 63.

(24) JEAN DEPOIS - RENE RAYNAL, OP.CIT, P 170.

(٢٥) أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث "بداية الاحتلال"**، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص152.

(26) JEAN DEPOIS - RENE RAYNAL, OP.CIT, P 271.

(٢٧) الإشارة هنا إلى جذور النباتات التي تعرف في اللغة الدارجة بالتالغودة كانت تطحن بعد تجفيفها في سنوات القحط لتأكل كدقيق، لكن الملفت للنظر والغريب في نفس الوقت أن هذه الجذور سامة علميا وتحدث اضطرابات هضمية عند تناولها بكميات كبيرة بسبب الجوع الشديد، هذا ما يعبر بصورة بالغة عن الأوضاع المزرية التي كان يعيشها الجزائريون في الأرياف أثناء الاستعمار.

(28) HENRI ALLEG. LA GUERRE D'ALGERIE - T 1. TEMPS ACTUEL, PARIS, 1981. P 131.

(٢٩) إن اهتمام المعمرين بزراعة الكروم في منطقة سوق أهراس، يعود إلى أنها تنتج خمور الجبل ذات التركيز المرتفع، وهي النوع الرفيع من بين أنواع الخمور الثلاثة في الجزائر. انظر:

GOUVERNEMENT GENERAL DE L'ALGERIE. L'ALGERIE ECONOMIQUE. OFFICE ALGERINNE DACTION. (SANS DATE), P. 5.

(30) JEAN DEPOIS, RENE RAYNAL, OP.CIT, P. 69.

(31) ANNUAIRE STATISTIQUE DE LALGERIE, GOUVERNEUR GENERAL DALGERIE, ANNE.1935, p. 309.

(32) GOUVERNEUR GENERAL DE L'ALGERIE, OP.CIT, P 25.

(33) ANNUAIRE STATISTIQUE DE L'ALGERIE, OP.CIT, P 310.

(34) JEAN DEPOIS, RENE RAYNAL, OP.CIT, P 172.

(35) HENRI ALLEG. OP.CIT. P 139.

(36) GILBERT MEYNIER, L'ALGERIE REVELLE, DROZ, GENEVE, PARIS 1981. P 339.

(37) IBID, P 156.

(38) JEAN DEPOIS, RENE RAYNAL, OP.CIT, P.183.

انظر أيضًا: عبد الرحم رزاقي، **تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون تاريخ النشر، ص٥٤.

(٣٩) عبد الرحمن رزاقي، مرجع سابق، ص 53.

(٤٠) نفسه، ص ٥١، ويشير حسن دردور إلى أن احتياطي الثروة المعدنية في منطقة سوق أهراس وتبسة كان يبلغ حوالي ١٥٠ مليون طن من الخامات، الأمر الذي جعله يشكل مملكة معدنية باطنية. انظر:

HSEN DERDOUR ANNABA, TOME II, SNED, ALGER, 1983, P 453.

(41) JEAN DEPOIS, RENE RAYNAL, OP.CIT, P 29.

(٤٢) عبد الرحمن رزاقي، مرجع سابق، ص 56.

(٤٣) ما يؤكد ذلك هو كون الصناعة المنجمية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية اعتمدت على كميات ضخمة من الخامات المتنوعة، 2,5 مليون طن من الحديد، 800 ألف طن من الفوسفات، 30 ألف طن من الرصاص، أي بإجمال 3,5 مليون طن. انظر: H'SEN DERDOUR, OP.CIT, P 456

(44) GOUVERNEMENT GENERAL DE L'ALGERIE, EXPOSE DE LA SITUATION GENERAL DE L'ALGERIE EN 1952, IMPRIMERIE OFFICIELLE, ALGER, 1954, PP.351 - 352.

(45) GOUVERNEMENT GENERAL DE L'ALGERIE, L'ALGERIE ECONOMIQUE, OP.CIT, P 29.

(46) GOUVERNEMENT GENERAL DE L'ALGERIE, EXPOSE DE LA SITUATION, OP.CIT, PP. 359 - 360.

(47) GILBERT MEYNIER, OP.CIT, P 188.

(48) GOUVERNEMENT GENERAL, EXPOSE DE LA SITUATION, OP.CIT, P 800.

(49) H'SEN DERDOUR. OP.CIT. P P 336 - 338.

(50) IBID. P 438.

(٥١) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1930 - 1900)**، الجزء الثاني، الطبعة الثانية الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1983، ص 226.

٥٢) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج 2، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 1992، ص. 331 - 332.

٥٣) **الأمير خالد** (1875 - 1936) درس في معهد لويس لوجران الشهير، ثم في الكلية العسكرية بسان سير، لم يكن من الذين يركنون للهزيمة، ويقبلون بها، فكثيرًا ما كان يردد في وجه المستعمرين "أنا عربي وأريد أن أبقى عربيًا". بدأت مشاكله مع الإدارة الفرنسية سنة 1913 حيث قرر الدخول في معترك الحياة السياسية، ومساندة برنامج "الجزائر الفتاة" (الشبان الجزائريون)، انتخب مستشارًا بلديًا، ثم مستشارًا عامًا، اعتزل الحياة السياسية سنة 1923، ثم استعاد نشاطه السياسي سنة 1924 وانتهى دوره بظهور نجم شمال إفريقيا 1926، انظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد - صالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر 1994، ص175 - 176.

٥٤) يحي بوعزيز: **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912 - 1948** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1991، ص 47.

(٥٥) أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ط ٤، ص ٤٧ - ٤٨.

(٥٦) عبد الرحمن بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي (1936 - 1920)**، ج 1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 383.

(٥٧) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ط ٤، ص 67 - 68، انظر أيضا : يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص47.

(٥٨) يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 47.

(٥٩) جمال قنان: **دراسات في المقاومة والاستعمار**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1998، ص 112. وانظر كذلك: جمال قنان، **جذور ثورة نوفمبر** 1954، مجلة الذاكرة، عدد 5، المتحف الوطني للمجاهد، أوت 1998، ص - 22 20.

(60) MAHFOUD KADDACHE, HISTOIRE DE NATIONALISEME ALGERIEN. T 1. 2 ed. ENAL. ALGER 1993. P 335.

حول هذه المسألة: انظر كذلك: تركي رابح عمامرة، **مجلة الشهاب للشيخ عبد الحميد بن باديس لسان الإسلام والعروبة والوطنية (1925 - 1939) دورها في نهضة الجزائر الحديثة**، مجلة الذاكرة، عدد 5، المتحف الوطني للمجاهد،أوت 1998،ص87 - 122.

(٦١) المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الوطني حول دور ولايات الحدود في الثورة التحريرية، **دور ولاية سوق أهراس في الثورة التحريرية**، تقديم عبد الحميد عوادي، تبسة بتاريخ 4 - 5 ديسمبر 1997، ص 5.

(٦٢) الشيخ محمد خير الدين، مذكرات، ج 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر (بدون سنة النشر)، ص89-91.

(٦٣) باجي مختار (1919-1954) مناضل في صفوف الحركة الوطنية (حزب الشعب الجزائري) أنتخب عضوا لحركة انتصار الحريات الديموقراطية في بلدية سوق أهراس. كان ضمن عناصر المنظمة الخاصة الجناح المسلح للحركة، وأعتقل بعد اكتشافها سنة 1950، خرج من السجن سنة 1953 ليواصل نشاطه في إطار التحضير للعمل المسلح، كان من بين الأعضاء المؤسسين للجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA ومن بين جماعة الـ22. وكلفته هذه اللجنة بالتحضير للثورة في الحدود الشرقية للجزائر تحت إشراف ديدوش مراد، استشهد يوم 18 نوفمبر1954؛ انظر: محمد أرزقي فراد: **من شهداء الثورة**، دار الحضارة، الجزائر، (بدون سنة نشر). ص 12-13.

(٦٤) كان يشرف على الكشافة الإسلامية بسوق أهراس عند إنشاء فرعها سنة 1936، الحاج لخضر قرية، وجدير بالإشارة إلى أن أغلب المشار إليهم يزينون بأسمائهم قائمة الشهداء الثورة التحريرية في هذه المنطقة؛ انظر: - المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص8.

(٦٥) أحسن بومالي: **لقاء مع المجاهد**، حركاتي محمد، مجلة أول نوفمبر، عدد 64، سنة 1984، ص50.

(٦٦) **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، مرجع سابق، ص 6.

(٦٧) عامر رخيلة: **8 ماي 1945، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 79.

(٦٨) المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص9 - 10.

(٦٩) لقد أورد المؤلف القائمة الكاملة للمعتقلين بمدينة سوق أهراس، انظر عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 23.

(٧٠) حسن بومالي، مرجع سابق، ص50، حول خلفية الأحداث ودور حزب الشعب الجزائري فيها، يذهب المؤرخ جمال قنان إلى أن حزب الشعب الجزائري لم يصنع الحدث، وإنما حاول التدخل لتوجيه مجريات الأمور، انظر: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994، ص 206.

(٧١) يحي بوعزيز: **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995، ص21.

(٧٢) هذا التنظيم هو حركة أحباب البيان والحرية الذي تأسس بمدينة سطيف في 14 مارس 1944، ومثلت هذه الحركة جبهة وطنية فعلية بالتفاف بعض النواب، والعلماء، وحزب الشعب حولها الأمر الذي أدى إلى تحالف كل التشكيلات السياسية الجزائرية باستثناء الحزب الشيوعي الجزائري. انظر: عامر رخيلة، مرجع سابق، ص51 - 53، وللمزيد من المعلومات بخصوص هذا الموضوع، انظر كذلك: عبد الرحمن بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي - 1945 1936**، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 282 – 283.

(٧٣) محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية - 1954 1830**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 215.

(٧٤) يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 28 - 30.

(75) XAVIER YACONO, HISTOIRE DE L'ALGERIE, ED: DE L'ATLANTHROPE, FRANCE, 1993, P.371.

(٧٦) محمد بلوزداد، ولد في 3 نوفمبر1924، اشتغل في مناصب إدارية، وفي سنة 1943 انخرط في حزب الشعب وترأس فروع شبانية في بلكور، ثم أصبح عضوا في قيادة حزب الشعب الجزائري وساعد على إصدار جريدة الوطن في جانفي 1944، بعد أحداث مايو 1945، انشغل في التحضير للعمل الثوري مع شرشالي، وعمراني. وفي فيفري 1947 أصبح عضوًا في المكتب السياسي لحركة الانتصار وبعد اجتماعات تمهيدية تزعم هيئة أركان المنظمة الخاصة، ابتعد عن السياسة بعد إصابته بمرض السل، توفي بفرنسا في 14 جانفي 1952. انظر:

STORA. BENJAMIN, DICTIONAIRE BIOGRAPHIQUE DE MILITANTS - NATIONALISTES ALGERIENS. ED L'HARMATAN. PARIS 1985. P 271.

(٧٧) **إبراهيم العسكري**، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة، ١٩٩٢، ص٦٩.

(78) HENRI ALLEG. OP.CIT. P 416.

(٧٩) عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص٢٤.

(٨٠) المنظمة الوطنية للمجاهدين، مرجع سابق، ص١٣.

(٨١) نفسه، ص١٥.

(82) HENRI ALLEG. OP.CIT. P 349.

(83) HENRI ALLEG. OP.CIT. P 348.

(84) HENRI, ALLE, OP.CIT, P 343.

(85) IBID, P 344

وللإشارة أن محفوظ قداش يورد بعض المعطيات التاريخية المغايرة حول حادثة تبسة، انظر:

MAHFOUD KADDACHE,

HISTOIRE DE NATIONLISME ALGERIEN. T2. 2 Ed. ENAL. ALGER 1993. P 854 - 855.

ويذكر المجاهد أحمد محساس بخصوص هذه الحادثة أن هذا المناضل (عبد الرحيم خياري) "قد أقصي من فرع حركة الانتصار بتبسة فاستاء ذلك الأمر الذي جعله يتوعد بأن يطعن الحزب ويكشف أسرار المنظمة الخاصة في كل ما يعرفه عن وجودها". انظر: عامر رخيلة، مرجع سابق، ص١٢٠.

(٨٦) عامر رخيلة، مرجع سابق، ص ١٢٠.

(٨٧) علي العياشي، **الشهيد باجي مختار**، مجلة أول نوفمبر، عدد ٧٩، سنة ١٩٨٦، ص٣٤.